

تقرير لجنة دعم الصحفيين عن حرية الصحافة في الدول العربية لعام 2022



لجنة دعم الصحفيين

Journalist Support Committee

بيروت - 2022

www.journalistsupport.net

info@journalistsupport.net

الفهرس

3	مقدمة
4	لبنان
6	سوريا
6	فلسطين
8	الأردن
8	العراق
9	الكويت
10	قطر
11	المملكة العربية السعودية
12	الإمارات العربية المتحدة
14	اليمن
20	البحرين
21	سلطنة عمان
22	موريتانيا
23	جيبوتي
24	جزر القمر
25	مصر
27	جيبوتي
28	الصومال
29	ليبيا
30	الجزائر
31	تونس
33	المغرب

مقدمة

شهد عام 2022 استمرارية تفاقم أزمة الإعلام والعمل الصحفي في الدول العربية التي مازالت تجهل أهميته كسلطة رابعة ومنبر ديمقراطي، يعبر عن إرادة الشعوب العربية، ووجهة نظرها في الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة.

إذ لا تزال عمليات اغتيال الصحفيين أثناء مزاولة مهنتهم في مواقع الأحداث، كما أن الصحافيات يتعرضن للاعتداءات اللفظية على الإنترنت، بما في ذلك التهديد بالقتل والاعتصاب. بينما يخضع الجميع لعمليات المراقبة الإلكترونية، التي ترصد كل كلمة وكل حرف تسطره أيديهم، بهدف ترهيب الصحافة الاستقصائية وإسكات صوتها.

وللأسف الشديد فإن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في مجال العمل الصحفي ووسائل الإعلام لم يحقق الأهداف المرجوة منه على صعيد تحرير الصحفي من قيود القوانين والتشريعات التي تحد من حريته في ممارسة عمله، وتجعل من الصحافة المهنة الأشد صعوبة؛ والأكثر تحدي، إذ غالباً ما يواجه الصحافيون انتقادات ومضايقات واعتقالات غير مشروعة وانتهاكات لا تحصى، ربما أشدها قسوة تعرضهم لعمليات القتل الممنهج والمتعمد وخصوصاً في فلسطين.

تراجع الحريات في منطقة الشرق الأوسط تنعكس آثاره بصورة واضحة على القطاع الإعلامي، حيث يُعتبر أي رأي مخالف للسلطة أو للحكومات جريمة كبرى، ليتم تجريد العمل الإعلامي من مفهومه الأساسي في نقل الواقع والتعبير عن الإرادة الشعبية بكل شفافية وحرية، ومن جهة أخرى يبدو أن غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي كان له تأثير مباشر وخطير على الأداء المهني للوسط الصحفي.

وفي هذا الإطار سعت أغلب الحكومات العربية إلى تحويل الإعلام إلى منبر الصوت الواحد، الذي يتولى مهمة تعظيم، وتمجيد، ومدح إنجازات السلطة والمسؤولين فيها، من خلال توظيف مواد القانون، ووضع سلسلة من التشريعات التي تحدد لهم إطار عملهم، وتجزم الخروج عن ذلك الإطار أي أن كان شكله، إلى جانب وضعهم في معاناة اقتصادية؛ من خلال تقليص الرواتب، والسعي للتخلص من أكبر عدد ممكن منهم، عبر إغلاق مؤسساتهم الصحفية، ومواقعهم الإخبارية، وحجب الدعم المادي عنهم.

لم تكف السلطات في الدول العربية بذلك للحد من خطورة تعدد الأصوات الصحفية، بل استهدفت الوسط الصحفي أيضاً اجتماعياً، من خلال سعيها الدائم لتشويه عملهم، و نشر أكاذيب مضلة تمس بسمعتهم وشرفهم المهني.

وبحسب مؤشر حرية الصحافة العالمي الذي يقيم ظروف ممارسة الصحافة في 180 دولة ومنطقة، شهد عام 2022 آثاراً كارثية لفوضى المعلومات التي تركّزت بشكل أساسي على انتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة.

وحلت الدول العربية في غالبيتها في المراكز الأخيرة، أما من شهد منهم تقدماً خجولاً فسبب ذلك ليس الحريات التي تمنحها هذه الدول، ولا أجواء العمل الديمقراطية، لكن السبب يتمحور حول تطور العمل الإعلامي داخل مؤسسات هذه الدول، خلال رصدنا للأخبار العالمية بطريقة مهنية

ليس أكثر، بينما لاتزال القيود المفروضة عليه أثناء قيامه بمهمة تغطية الاحداث المحلية مستمرة، بل وتزداد صعوبة.

لم يجد القطاع الاعلامي بيئة مستقرة له في عام 2022 ليستمر نضاله على أرض متزعزعة قانونيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنياً، ولا تزال آثار جائحة كوفيد 19 حاضرة بقوة. ولم يعد من السهل الوصول الى المعلومات الدقيقة والتي تعد أهم حق من حقوق الصحفيين. وماتزال الرقابة المشددة على العمل الصحفي تعيق من تقدمه، بل وأصبح استخدام تقنيات المراقبة الدقيقة عليهم من قبل دولهم تهدد استقرارهم وأمانهم وحقوقهم كبشر، وتعيق عملهم كصحفيين.

لم يشهد عام 2022 أي بوادر لتحسين وتطوير العمل الصحفي بل كان نقطة انحدار كبرى لدى بعض البلدان العربية، وفي مقدمتهم تونس. وقد يؤرخ لهذا العام كبداية للكارثة الإعلامية الكبرى التي يشهدها الوطن العربي اذا ما استمرت تلك القيود عليه.

لبنان

على الرغم من أن المشهد العام يوحى بحرية تامة للإعلام من تقديم الأخبار بكل شفافية إلا أن ذلك لايفي تأثر الاعلام بالانقسامات السياسية وتنوع الأحزاب. لتصبح كل قناة إعلامية هي المنبر الرئيسي للحزب الداعم لها. وغالبا مايتعرض الصحفيون لانتقادات من بقية الأحزاب. لتصبح مهنة الإعلام في لبنان ترويج للأحزاب السياسية أكثر منها نقل الواقع بحيادية وشفافية كما هو.

سجل لبنان تراجعا صادما في "التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2022"، إذ حلّ في المرتبة 130 بين 180 دولة. وكان في المرتبة المرتبة 107 العام الماضي، بحسب التقرير الذي أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود" تحت عنوان "عصر الاستقطاب الجديد". كما أكدت المنظمة بأنه خلال مظاهرات ثورة أكتوبر/تشرين الأول 2019، تضاعفت وتيرة الإعتداءات والدعاوى القضائية ضد الصحفيين ووسائل الإعلام. كما تستخدم الشرطة القوة استخداماً غير متناسب وتهاجم الصحفيين بعنف. وبدورهم يتعرض المراسلون الذين يعملون لوسائل الإعلام المقربة من السلطة إلى سوء المعاملة من قبل المتظاهرين الذين يشككون في مصداقيتهم.¹

يكفل لبنان حرية الرأي والتعبير في دستوره وفي المواثيق الدولية المصادق عليها، وقد نصت الفقرة (ب) من مقدمة الدستور على أن "لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء".

وجاء في الفقرة (ج): "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل".

أما المادة (13) من الدستور فكفلت حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات "ضمن دائرة القانون".

وأوضح نقيب الصحافة عوني الكعكي أن سبب التراجع هم "الأشخاص الذين يحكمون، فمثلاً رئيس الجمهورية الأسبق أميل لحود رفض رفع دعوى على أي صحفي على الرغم من كل الهجوم الذي تعرض له، أما اليوم فإن الحق يقع على فخامته"، في إشارة إلى رئيس الجمهورية ميشال عون².

وفي ما يتعلق بالاستدعاءات الصادرة بحق صحفيين للمثول أمام الأجهزة الأمنية بدلاً من محكمة المطبوعات، اعتبر الكعكي أنه "حصل تجاوز للقانون ومع ذلك كنا دائماً نصوّب الأمور، ولم نكن نلبي الطلبات الأمنية مشددين على ضرورة التوجه إلى محكمة المطبوعات التي هي المكان الصالح والوحيد لمحاسبة أي صحفي أو صاحب رأي".

وأضافت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022 عن الإطار القانوني في لبنان أنه "بينما يشترط القانون على وسائل الإعلام الشفافية بشأن ملكيتها وسبل تمويلها، فإن البعض يلجأ إلى أساليب مبهمة للالتفاف على هذه الشروط.

هذا ويجرم القانون الجنائي اللبناني التشهير والقذف ونشر معلومات كاذبة، وإن كان يخصص لها تعريفات فضفاضة للغاية. كما يلاحظ بشكل مقلق استخدام جهاز القضاء كأداة لملاحقة وسائل الإعلام والصحفيين، حيث تصدر المحاكم بانتظام أحكاماً بدفع غرامات أو بالسجن غيابياً³.

تأثر الإعلام اللبناني بالأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل كبير يعكس مدى اتساع المنبر الإعلامي أمام السياسيين ومدى ضيقه أمام المواطنين. كما يعكس تراجع استقلاليته. من هذا المنطلق أطلقت نقابة المحرّرين والاتحاد الدولي للصحفيين إعلان حرية الصحافة واستقلاليته⁴ الذي أكد على أنه لا يمكن أن تكون هناك صحافة حرّة ومستقلة من دون أن توفر حماية قانونية للصحافيات والصحافيين من السجن والملاحقات القضائية بسبب عملهم المهني، وعدم التهاون في ملاحقة من يهدّدهم أو يعتدي عليهم. كما ينبغي حماية الحقوق الاجتماعية للصحافيات والصحافيين من ناحية الحد الأدنى للأجور يضمن حياة كريمة لهم ولعائلاتهم.

<https://www.almarkazia.com/ar/news/show/399809/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF>

<https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86>

<https://www.al-binaa.com/archives/335361>

وأن على الدولة ألا تقف سداً أمام رغبة النقابات الممثلة للقطاع بإعادة تنظيم نفسها بما يتلاءم مع التغيرات الجوهرية في قطاع الصحافة والإعلام. كما ينبغي إعادة تشكيل الهيئة الناظمة للصحافة المرئية والمسموعة بناءً على المعايير الدولية بحيث تكون مستقلة تماماً عن الحكومة وعن التعصب السياسي.

سوريا

بعد اعتماده عام 2021، وتعديله في 2022، أصبح قانون الجرائم الإلكترونية يتيح للسلطات فرض عقوبات على الصحفيين بسبب "نشر أخبار مزيفة عبر الإنترنت بما يقوض هيبة الدولة". وفي عام 2011، كان قانون الصحافة قد عزز بالفعل سيطرة الحكومة على الحقل الإعلامي، في حين أن هناك نصوصاً تشريعية أخرى تهدد حرية الصحافة بشكل خطير، لعل أبرزها قانون حماية الثورة الصادر عام 1965 وقانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2012 وقانون العقوبات.

تتأثر الصحافة في سوريا كثيراً بالاستقطاب الذي يشهده المجتمع في سياق الصراع، لدرجة أن بعض الصحفيين باتوا يقدمون أنفسهم على أنهم "نشطاء إعلاميين"، حيث باتت صفحاتهم وحساباتهم الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي تؤدي دور وسائل الإعلام وأضحت بمثابة مصادر للمعلومات في حد ذاتها، من خلال مواكبتها للأحداث الجارية على الميدان. وفي هذا السياق، فإن كل جانب لديه رموزه ومصطلحاته الخاصة ومواضيعه المفضلة.

حلت سوريا بالمرتبة ١٧١ (من أصل ١٨٠ بلداً) على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، الذي نشرته منظمة "مراسلون بلا حدود" خلال عام ٢٠٢٢ فيما كانت تحتل المرتبة ١٧٣ العام الماضي. وقد وثقت مراسلون بلا حدود مقتل صحفي واحد واعتقال ما يقارب 28 صحفي.

فلسطين

الواقع الإعلامي في فلسطين محاط بالمخاطر. فالى جانب العدد الذي لا يحصى من الانتهاكات بحق الصحفيين هناك أيضاً جرائم قتل ترقى الى جرائم حرب. ليقف الإعلام الفلسطيني ضمن دائرة من التضيقات القانونية والمضايقات الأمنية والاعتقالات والقتل المتعمد.

وقد أشارت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022 عن الواقع الإعلامي في فلسطين أنه في الضفة الغربية، يئن الصحفيون تحت وطأة الانتهاكات من السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلية على حد سواء. وفي قطاع غزة، فإن الصحافة مهددة بفعل الهجمات العسكرية الإسرائيلية وسياسات حماس.

وقد أوضحت المنظمة أن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية ينص على حرية الإعلام والرأي، لكن إعلان النوايا هذا يتعارض على أرض الواقع مع المصالح الحقيقية للحكومة. ذلك أن قانون الجرائم الإلكترونية، الذي اعتمده الرئيس محمود عباس في يوليو/تموز 2017، يقيد حرية التعبير بقدر ما يحد من حرية الصحافة. أما في غزة، فقد توقف المجلس التشريعي عن صياغة قوانين جديدة منذ عام 2007.

وأضافت المنظمة في تقريرها أن النساء الصحفيات يتعرضن لمعاملة قائمة على أساس التمييز النوعي الاجتماعي ففي بعض الأماكن لا يحق لهم مرافقة الصحفيين في عملهم.

من جهة أخرى يعاني الصحفيون في فلسطين من ممارسات الإحتلال الإسرائيلي بحقهم. فلم تعد السترة الواقية التي كتب عليها كلمة " صحافة "، ولا القوانين الدولية تستطيع حماية الصحفيين الفلسطينيين بعد تغول الإحتلال في قتلهم أثناء القيام بعملهم كما حدث مع الشهيدين شرين أبو عقلة وغفران حامد، وعرقل تشييع جثامينهن، وقام بالاعتداء بالضرب والركل على الصحفيين ورشهم بغاز الفلفل واعتقال بعضهم وتخريب كاميراتهم.

فمنذ بداية العام الحالي أكدت إحصائيات لجنة دعم الصحفيين، أن الإحتلال قتل عدد(2) من الصحفيات هما شرين أبو عقلة، وغفران وراسنة، وتعرض أكثر من (121) صحافياً للاعتداء والإصابة بالرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط، وقنابل الغاز السامة والحارقة، والركل والدفع والسحل والرش بغاز الفلفل.

كما سجلت تقارير لجنة دعم الصحفيين أكثر من (44) حالة اعتقال واحتجاز وإبعاد وحبس منزلي عن مدينة القدس المحتلة، وكذلك توثيق(17) حالة تمديد اعتقال للصحفيين لعدة مرات وتجديد الاعتقال الإداري، وإصدار أحكام مجحفة وباطلة بحقهم.

وخلال عمليات الإصابات والاعتقالات استخدم الإحتلال ومستوطنيه أسلوب عرقلة العمل الصحفي والمهني وسط إهانات ومضايقات واستفزازات، لطمس ما يرتكبه من جرائم والذي سجل منذ بداية العام أكثر من(136) حالة منع، حطم فيها الإحتلال وسرق مستوطنيه عدد (19) معدات وكاميرات، ومصادرة هويات وبطاقات صحافية عدد(8).

في حين استخدام الإحتلال أسلوب التهديد بالقتل والتحريض لعدد من الصحفيين، سجل منها منذ بداية العام أكثر من (14) حالة، عدا عن تسجيل (9) حالات مضايقات وتعذيب للصحفيين المعتقلين في سجون الإحتلال وإجبارهم على دفع غرامات مالية.

وحلت فلسطين بالمرتبة 170 عالمياً حسب تقرير مراسلون بلا حدود بعد أن كانت في المرتبة 132 لعام 2021 مما يتطلب فلسطينياً مضاعفة كافة الجهود التي تضمن رفع القيود والإجراءات والانتهاكات المفروضة على حرية الرأي والتعبير وعمل الصحفيين الفلسطينيين ووسائلهم الإعلامية المختلفة وتوفير بيئة عمل تضمن تربع فلسطين في مقدمة الدول التي تحترم حرية الرأي والصحافة خاصة في القضايا الداخلية والمجتمعية. وضمان حصولهم على المعلومات، ومواجهة قضايا الفساد بأنواعها، ورفع كل القيود عن حرية التعبير والرأي و صحافة المواطن، وكذلك ضرورة حماية حقوق الصحفيين وعدم اختراق خصوصياتهم وحجب محتوهم وصفحاتهم بدواعي مختلفة.

الأردن

يشهد القطاع الصحافي في الأردن تحديات متنوّعة تواجهها مهنة الصحافة، أبرزها القوانين والتشريعات الإعلامية وتأثيرها على الواقع الإعلامي، إذ توفر بعض الأنظمة مظلة قانونية تُتيح للسلطة السيطرة على المواقع الإلكترونية المستقلة بشكل عام، وعلى الصحافيين بشكل خاص، علاوة على إقرار بعض القوانين والتعديلات التي تخالف نص الدستور الأردني.

يخشى صحفيون اردنيون من الكتابة او انتقاد مواضع الخلل بسبب عدد من التشريعات التي تزعج بهم في السجن، وعلى رأسها قانون الجرائم الإلكترونية، ووفق إحصائيات مديرية الأمن العام استقبلت وحدة الجرائم الإلكترونية في شهر آذار 1473 شكوى تقدم بها مواطنون ومعظم تلك الشكاوى بقضايا "السب والشتم والتحقير والتشهير والابتزاز".⁵

لكن صحفيون زج بهم في السجن أو أحيوا للقضاء بسبب قانون الجرائم الإلكترونية مثل الصحفي المتخصص في الشؤون البرلمانية وليد حسني الذي سُجل مؤخرًا بحقه قضيتين إحداهما انتقاد الأوضاع في مستشفى حكومي، وأخرى لنشره بياناً رسمياً من الأمن العام يتحدث عن القبض على رجل أحرق وجه زوجته بالماء الساخن.

وأشارت منظمة مراسلون بلاحدود في تقريرها لعام 2022، والذي صنّف الاردن في المرتبة 120 عالمياً، أن السلطات الاردنية تتحكم في وسائل الإعلام من خلال تعيين رؤساء تحريرها، وخاصة مدير مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني ووكالة أنباء الأردنية (بترا) وصحيفتي الدستور والرأي، بالإضافة إلى السيطرة عليها مالياً. وفي المقابل، هناك وسائل إعلام خاضعة لسيطرة الجيش أو السلطات البلدية، مما يمنحها امتيازات على حساب بقية المنابر، خاصة عندما يتعلق الأمر بتغطية الأحداث الجارية في أجزاء معينة من البلاد. كما تفرض أجهزة المخابرات رقابة صارمة على الصحفيين، الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الانخراط في الأتحاد الأردني للصحافة الذي تتحكم فيه الدولة. ويتم استدعاء الفاعلين الإعلاميين إلى مراكز الشرطة بانتظام، مما يزيد من وتيرة الضغوط المسلطة عليهم، علماً أن إطلاق سراحهم عادة ما يكون مشروطاً بالالتزام الصمت إزاء المواضيع الحساسة.

العراق

⁵ <https://ammannet.net/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D8%9F>

المشهد الإعلامي في العراق في مهبط الخطر لأسباب سياسية اقتصادية واجتماعية وللأسف فإن الدستور وقوانين حماية الصحفيين لم تسعف كثير من الصحفيين للحفاظ على حياتهم، والتمتع بمساحة الحرية التي يفترض توفرها في العراق الجديد.

ينص الدستور العراقي المعروض للاستفتاء في المادة 36 منه على " أن الدولة تكفل وبما لا يخل بالنظام العام والآداب:

أولاً- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل - ثانياً-حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر- ثالثاً- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

ومن الواضح أن حرية التعبير والرأي وحرية الصحافة ووسائل الإعلام لن تكون سوى تعبير خاو دونما تأكيد على الحق في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها وما يحدث غالباً- وعلى صعيد عملي- هو إهدار الحق الوارد هنا بوضع العقوبات دون الوصول إلى المعلومات والحصول عليها.⁶

فيما أكد تقرير مراسلون بلا حدود أن القوانين المعمول بها تتعارض مع بعض مواده، إذ غالباً ما تلجأ الشخصيات العامة إلى المحاكم لمتابعة الصحفيين الذين يحققون في أنشطتهم، وعادة ما تكون الملاحقة بتهمة التشهير. كما أنّ مشروع القانون المتعلق بالجرائم الإلكترونية، الذي يعود إلى الواجهة بانتظام، جاء ليزيد من متاعب أهل المهنة، حيث ينص على عقوبات بالسجن (تصل إلى المؤبد) بسبب منشورات إلكترونية " تمس استقلال البلاد ووحدتها وسلامتها أو مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الأمنية العليا".⁷

ولم تسلم أيضاً المنشآت الإعلامية من الانتهاكات والاستهداف المتعمد لها نتيجة تغطيتها للأحداث التي تحدث في العراق. فقد أصبح الإعلام العراقي في وجه التمييز الطائفي والسياسي وفي حال لم يرضي الأطراف سيكون الضحية في ظل قوانين عاجزة عن حمايته.

وقد وثقت لجنة دعم الصحفيين 130 انتهاكا طال الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء العراق من بداية هذا العام 2022 ولغاية الآن.

وقد حل العراق في المرتبة 172 عالمياً لعام 2022 بعد أن كان في المرتبة 163 في العام 2021 حسب تقرير مراسلون بلا حدود. وقد وثقت المنظمة وجود 4 صحفيين معتقلين في العراق.

الكويت

⁶ <https://www.jfoiraq.org/%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A>

7

<https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82>

لم تتراجع دولة الكويت عن العام الماضي بفارق نقطة او نقطتين بل تجاوز 53 نقطة. فقد احتلت الكويت المرتبة 158 عالمياً خلال العام 2022 بعد أن كانت في المرتبة 105 في عام 2021 حسب تقرير مراسلون بلا حدود.

وتعزى اسباب التراجع إلى القوانين المقيدة للحريات والعمل الصحفي، فالكويت اليوم لا تعاني من أزمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية؛ فهو بلد مستقر تماماً ليؤكد هذا التراجع الخطير على مدى تقييد عمل الصحافة بكافة أشكالها.

أعلنت الكويت سحب ترخيص 90 صحيفة إلكترونية في البلاد، وإحالة 73 وسيلة إعلامية إلى النيابة العامة، خلال هذا العام، على خلفية ارتكاب "مخالفات" للقوانين في البلاد، من بينها نشر "أخبار كاذبة" على حد قولها.⁸

يقف الصحفيون في الكويت تحت مجهر قانون الرقابة، فلا يجوز لهم انتقاد الحكومة أو الأمير أو الأسرة الحاكمة أو حلفائها أو الدين، شأنه في ذلك شأن قانون الجرائم الإلكترونية، الذي دخل حيز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 2016.

وقد شهدت الكويت هجرة كبيرة من الناشطين الحقوقيين والصحفيين نتيجة التضييق عليهم واستدعائهم المتكرر بتهمة التشهير وغيرها، للتحقيق وللأسف تسمح المواد الفضاضة لقانون الرقابة وقانون الجرائم الإلكترونية بذلك على الرغم من أن ذلك انتهاك مباشر للدستور الكويتي الذي أكد على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة.

وقد اشارت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها الى أن غالبية شركات الإعلام الكويتية مملوكة لأثرياء ينتسبون إلى عائلات النخبة، علماً أن إنشاء منبر إعلامي يتطلب الحصول على ترخيص حكومي، كخطوة أولى في عملية مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً.

هذا وتعتبر أكبر وسائل الإعلام الكويتية بمثابة أدوات دعاية للقطاع الخاص، حيث يتم دفع مبالغ كبيرة مقابل بعض المقالات.

قطر

⁸ <https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%81%D8%B3-%D8%BA%D8%B6%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AE%D9%8A%D8%B5>

أحرزت قطر تقدماً واضحاً على المستوى الإعلامي عربياً وعالمياً. فقد صنفت حسب تقرير مراسلون بلا حدود في المرتبة 119 عالمياً لعام 2022 في حين كان تصنيفها المرتبة 128 في عام 2021.

هذا التقدم قد يُعزى إلى قوة الوسائل الإعلامية القطرية في تغطية الأحداث التي تجري في العالم بكل حرية وبطريقة احترافية. لكن في المقابل لا نجد أي تغطية للأحداث الداخلية أو مناقشة قضايا تلامس مباشرة أوضاع القطريين، وذلك بسبب الهامش الضيق للصحفيين أمام ترسانة قانونية قمعية ونظام رقابة قوي، وخاصة بعد أن استخدمت قطر تلك القوانين إلى جانب قانون الجرائم الإلكترونية لإغلاق موقع الدوحة نيوز في عام 2016.

يجوز للسلطات القطرية حسب قانون الجرائم الإلكترونية حظر المواقع الإلكترونية التي ترى فيها تهديداً "لسلامة" البلاد، وتعاقب كل من ينشر أو يتبادل محتويات رقمية "تقوض" من "القيم الاجتماعية" في قطر أو "النظام العام فيها" على الرغم من أن القانون يسكت عن تعريف مثل هذه العبارات والمصطلحات لتبقى قضايا حقوق العمال المهاجرين وحقوق الناشطين وغيرها من القضايا الداخلية قيد الكتمان.

وفي إحدى الحالات التي تبرهن على مدى إحكام السلطات قبضتها على حرية التعبير والرأي، قضية الشاعر القطري المعروف محمد راشد العجمي، الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة 15 عام لقيامه بنظم وإلقاء قصيدة اعتُبرت أنها تتضمن انتقادات للأسرة الحاكمة. ويُذكر أن القصيدة المذكورة لم تعرض على الكراهية أو الطائفية أو العنف، ومن ثم أفرجت السلطات القطرية عنه بموجب عفو أميري.

فيما أكدت منظمة مراسلون بلا حدود على وجود حالات من الاعتقال والترحيل للعديد من الصحفيين بسبب اهتمامهم بظروف عمل المهاجرين. ولا تتوانى السلطات عن الزج بالمدونين الأجانب المقيمين على أراضيها بتهمة "نشر معلومات كاذبة"، كما هو حال الكيني مالكولم بيدالي، الذي زُج به في السجن لمدة شهر قبل ترحيله إلى بلده، مع دفع غرامة.

المملكة العربية السعودية

لا يزال الإعلام السعودي مكبل بقوانين صارمة ومراقبة داخلية وخارجية وأحكام قاسية وتهديدات وانتهاكات. وعلى الرغم من تقدم السعودية بأربع نقاط عن العام الماضي، حيث صنفت بالمرتبة 166 عالمياً لعام 2022 في مؤشر حرية الصحافة حسب تقرير مراسلون بلا حدود، إلا أن هذا التقدم لم يحرر الإعلام من قيوده المشددة.

وعلى الرغم من التوصيات⁹ العديدة التي تلقتها السعودية من الهيئات المعنية في الأمم المتحدة لوضع إطار تشريعي قوي يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان لدعم الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والحق في التجمع السلمي للجميع، تستمر السلطات السعودية باستخدام قوانين مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية في البلاد كسلاح بغرض الاستهداف والترهيب والانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان والأصوات المعارضة.

وتستخدم الحكومة السعودية القضاء وقوانين أخرى لمعاقبة الصحفيين ومنعهم من العمل، من بين ذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الذي تنص مواده على عقوبات ضد الصحفيين أو الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن رأيهم، حيث تنص المادة السادسة على السجن بما لا يزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، على: "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه".

كما تستخدم الحكومة السعودية، وعلى نطاق واسع، نظام جرائم الإرهاب وتمويله، لتجريم النشاط السلميين والصحفيين. فمن خلال عباراته الفضفاضة، تستطيع الحكومة تجريم المنتقدين وأصحاب الآراء، حينما لا تترضي موافقهم. على سبيل المثال، ينص القانون في نسخته المعدلة في نوفمبر 2017، في مادته الثلاثون: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشر) سنوات ولا تقل عن (خمس) سنوات، كل من وصف - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة"، ويمكن تحت هذه المادة، أن تجرم الحكومة الكثير من الإراء عبر تفسيرات توسعية.

وقد أكدت منظمة مراسلون بلا حدود هذا بتقريرها السنوي لعام 2022: "معظم الصحفيين القابعين خلف القضبان يقعون تحت الاحتجاز التعسفي.

وعلى شبكة الإنترنت، يواجه الناشطون الإعلاميون المغضوب عليهم من السلطات مختلف أشكال الملاحقات والمضايقات من قبل جيش "الذباب الإلكتروني"، وهو عبارة عن كتائب نشطة بقوة على منصات التواصل الاجتماعي. كما تلجأ المملكة إلى تقنيات تجسس متقدمة جداً لتعقب تحركات الصحفيين الذين يعيشون في المنفى". فيما أعلنت أيضاً عن توثيق 26 صحفي في السجون السعودية.

وأضافت المنظمة في تقريرها أن الرقابة الذاتية تلقي بظلالها على وسائل الإعلام التابعة للعائلة الملكية، فيما تخضع المنابر الأخرى لرقابة وزارة الإعلام بشكل يومي، حيث بات يُتهم بالخيانة كل من ينتقد دور المملكة في الحرب على اليمن أو يعارض تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وهذا دليل واضح على عدم استقلالية الإعلام، ومخالفة لمبادئ الإعلام.

الإمارات العربية المتحدة

⁹ <https://news.un.org/ar/story/2022/08/1109352>

يخفي الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الإمارات العربية المتحدة خلفه معاناة كبيرة للإعلام الإماراتي مع الاستمرار في تقييده بمواد وتشريعات تخالف التزام الإمارات للقوانين الدولية.

ترجع الإمارات 7 مرات في مؤشر الصحافة العالمي لتحتل المرتبة 138 في عام 2022 بعد أن كانت في المرتبة 131 عالمياً في عام 2021 هو دليل على معاناة القطاع الإعلامي من القوانين والممارسات التي تحجب الصحفيين عن ممارسة المهنة بكل حرية.

فعلى الصعيد القانوني، تؤكد المادة (30) من دستور عام 1971 للإمارات العربية المتحدة (المعدل عام 2004) أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون." ومع ذلك، وكما هو الحال في دول الخليج الأخرى، فإن القوانين الإضافية والصلاحيات التنفيذية جعلت من هذه النصوص الدستورية، مكررةً دون إفادة واتبعتها بقوانين تنتهك الدستور أولاً وحرية الصحافة ثانياً.

القانون الجديد لمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية يهدد بشدة ويقيد بشكل غير ملائم الحق في حرية التعبير (على شبكة الإنترنت وخارجها) والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي في الإمارات العربية المتحدة.

دخل قانون الجرائم الإلكترونية الجديد ، الذي تم تبنيه بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لعام 2021 ، حيز التنفيذ في 2 يناير 2022 ليحل محل القانون الاتحادي السابق رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وليقيد الحيز المدني وحرية التعبير داخل الإمارات العربية المتحدة.

تنتهج الإمارات كغيرها من الدول العربية استخدام مصطلحات فضفاضة وغامضة لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بـ "أمن الدولة"، تمنح السلطات الإماراتية سلطة تقديرية مفرطة لتجريم وفرض عقوبات سجن طويلة على الأفراد الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. كما يسمح القانون بتجريم عمل الصحفيين والمبلغين والنشطاء والنقاد السلميين، ويعرض أولئك المنخرطين في أنشطة مشروعة لعقوبات سجن قاسية، وغرامات باهظة.

أما سياسياً فقد أشارت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022 بأنه في الإمارات العربية المتحدة يتولى المجلس الوطني للإعلام تنظيم عمل المؤسسات الإعلامية، ويفرض الرقابة على المحتويات التي تنتقد قرارات الحكومة أو تهدد "التماسك الاجتماعي"، ويتم استخدام هذه الذريعة لإسكات أي صوت لا يتوافق مع خط الحكومة.

ولا تقتصر هذه الإجراءات على الصحافة المحلية، بل إنها تشمل أيضاً منشورات وسائل الإعلام الأجنبية، التي يُخضعها المجلس الوطني لنفس المعايير المطبقة على الصحف الوطنية، ولا يتردد في فرض عقوبات عليها هي الأخرى.

وأكدت المنظمة أن الإمارات العربية المتحدة أصبحت خبيرة في المراقبة الإلكترونية للصحفيين والمدونين، الذين يجدون أنفسهم تحت مجهر السلطات بمجرد إدلائهم بتعليق ينطوي على شيء من الانتقاد. ليتم الزج بهم في السجون بتهمة التشهير أو المساس بامن الدولة. وقد وثقت المنظمة أيضاً وجود صحفيين اثنين في السجون الإماراتية.

اليمن

يدرك الجميع ان الصحفيين يلعبون دور في المجتمع وخاصة في اوقات النزاع المسلح والحروب فهم الوسيلة المحايدة لجمع المعلومات المتعلقة بالصراع ونشرها ولكن غالبا ماتعرض هذه الفئة لانتهاكات تصل الى انهاء حياتهم .

ففي عام 2015 احصت منظمة مراسلون بلاحدود مقتل مالا يقل عن 110 من الصحفيين بسبب نشاطهم المهني اوتحت ظروف مشبوهة وارجعت المنظمة السبب في ذلك الى طبيعة عملهم الإعلامي أو قيامهم بنشاطهم المهني , أما الحالات الأخرى فتبقى أسبابها موضع شك .

تقول المادة 79 من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب عام 1949 (يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة اشخاص مدنيين وان هؤلاء الصحفيون يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى احكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول شريطة ان لايقوم باي عمل يسئ الى وضعهم كأشخاص مدنيين).

وانطلاق من الواقع العربي والإقليمي أولا الذي تنتشر فيه الصراعات والنزاعات المسلحة وواقع اليمن الذي يعيش منذ عام 2015 عدوانا عليه والذي تعرض فيه المدنيين لشتى أنواع الانتهاكات فما بالننا بالصحفي على اعتبار انه مدني .

لذلك كان هذا التقرير الذي يحاول تسليط الضوء على حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين خاصة في المناطق التي يسيطر عليها دول تحالف العدوان اوماتعرف بمناطق سيطرة الحكومة الشرعية بسبب عملهم او من دون سبب واصبحت بيانات الاستنكار والتنديد تتصاعد مؤخرا دون تحرك جدى نحو ذلك .

- الصحفيين في اليمن تاريخ من الانتهاكات

كان الصحفيين اليمنيين يعانون من انتهاكات مستمرة لحريرتهم في عهد النظام السابق الذي حكم اليمن على مدى 33 عام , كانت فيه صحافة الراي الواحد هي التي تسمع ووسيلة الاعلام الحكومية هي التي يفتح لها المجال وأي راي مخالف كان يتعرض للتهديد او الاعتقال او التعذيب وصول الى التصفية .

ومند تولي عبد ربه منصور هادي السلطة في اليمن قامت حكومته بتقديم نفسها على انها تهتم بحقوق المواطنين , ومع هذا اصطبغت تلك الحرية الوليدة بتزايد الاعتداءات على صحفيين ومدنين , وذكرت منظمة هيومن رايتس ونش نقلا عن احدى المنظمات المحلية انها في العام 2013 وثقت مالا يقل عن 260 حادثا ضد صحفيين ووسائل اعلام ابندا من التهديدات والمضايقات ووصولا الى الاخفاء القسري ومحاوله القتل , كما قامت المنظمة خلال زيارتها الميدانية الى اليمن حينها من فبراير\شباط الى ابريل \نيسان 2013 بتوثيق 20 حالة بين كلا من القتل واعتداءات بدنية على الصحفيين , واوعز بعض

السياسيين الذين التقت بهم حينها المنظمة الى انعدام الامن السياسي في اليمن وعدم الاستقرار وهو تحد للرئيس بحسب رأيهم . وبينت احصاءات نقلتها المنظمة ان هناك تدهور كبير في ظروف الصحفيين ووسائل الاعلام في عهد الرئيس هادي على الرغم من تخفيف الرقابة على حرية التعبير .¹⁰

العدوان على اليمن واوضاع الصحفيين

منذ بداية العدوان على اليمن في مارس 2015 وثقت العديد من المنظمات الحقوقية انتهاكات واساءات تم ممارستها ضد الصحفيين وخاصة في المحافظات التي باتت تعرف اليوم بالمحافظات المحتلة من قبل العدوان السعودي والاماراتي ، وعن أسباب تلك الانتهاكات يرجح البعض السبب في فيها الى ما يصفونه بالصراع العسكري فيما يرجح البعض الاخر ان الاستقطاب الإعلامي هو السبب كون الاعلام المستقل في اليمن شبه معدوم .

وفي مطلع أكتوبر من العام 2020 كشف الاتحاد الدولي للصحفيين مقتل 44 صحفياً في اليمن منذ بدء العدوان على اليمن ، حيث تعتبر اليمن من اسوء بيئات العمل الصحفي حول العالم اذ يحتل المرتبة 167 من اصل 180 بلد وفق التصنيف العالمي لحرية الصحافة في العالم 2020 .¹¹

ودائماً ماتحاول التقارير الدولية الإشارة الى أوضاع الصحفيين اليمنيين في المحافظات الشمالية او المحافظات التي تقع تحت سلطة انصار الله لكن بات لافتاً انه يتم التجاهل بشكل واضح أوضاع الصحفيين في تلك المحافظات الواقعة تحت سيطرة الاحتلال السعودي والاماراتي او تحت سيطرة ماتعرف بالحكومة الشرعية على الرغم من انه بحسب ما يرى مراقبون امن بانه يفترض ان يحصل الصحفيين في تلك المحافظات على كامل حريتهم كونها تقع تحت سلطة ماتسمى (الشرعية) و (المعترف بها دولياً) وبالتالي يجب ان يحترم حق الصحفي والإعلامي فيها بشكل اكبر لكن باتت الاغتيالات والانتهاكات تمارس بشكل اكبر وعلى مرئى ومسمع تلك السلطة ودون حساب وغالبا ماتسجل الجريمة ضد مجهول .

الامر لا يقتصر على الصحفيين فقط فمنذ بداية العدوان تعرضت كثير من الصحفيات والناشطات في اليمن خاصة في مناطق سيطرة ماتعرف بالشرعية لكثير من الانتهاكات الجسيمة على خلفية عملهن وتنوعت بين الاعتقالات والتهديد والاعتداءات الجسدية والنفسية وهذا شئ خطير كون خصوصية المراه في المجتمع اليمني تحرم مثل هكذا من ممارسات فكيف بالصحفيات ، وهناك شواهد وشهادات لاحصر لها .

وضع الصحفيين في المحافظات الجنوبية

¹⁰ - تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش (الاعتداءات على الصحفيين في ظل حكومة اليمن الجديدة : <https://www.hrw.org/ar/report/2013/09/19/256466>

¹¹ -الاتحاد الدولي للصحفيين مقتل 44 صحفياً يمناً خلال 10 سنوات : <https://almahrahpost.com/news/20716#.Y1QeBaS8aaM>

اظهرت احصائيات وارقام نشرتها بعض المؤسسات الحقوقية منذ بداية العام 2020 عن تصاعد الانتهاكات بحق الصحفيين وحرية التعبير في عدن وبعض المحافظات التي تقع تحت سيطرة ماعرفت بالحكومة الشرعية وتحديدا قوات المجلس الانتقالي

ووفقا لمراسلون بلاحدود انه (على الرغم من ان المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون (انصار الله وحكومة الانقاد) في الشمال تعد من بين اكثر البيئات تحديا للصحفيين فان المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية ليست اقل خطورة منها والبعض يعتبرها اكثر خطورة)¹²

نماذج عن الانتهاكات بحق الصحفيين في المحافظات الواقعة تحت سيطرة ماعرفت بالشرعية

من خلال الواقع الذي يعيشه الصحفيين باليمن تم رصد بعض النماذج التالية_:

- في 18 من فبراير 2021 اعتقلت قوات الامن التابعة لحكومة هادي بشكل تعسفي 3 من الصحفيين والصحفيات وعدد من الناشطين في محافظة حضرموت الخاضعة لسيطرة الشرعية لمجرد ممارستهم حقهم المشروع في التجمع السلمي وبعد نقلهم للسجن المركزي في المكلا وطلب منهم التوقيع على تعهدات بعدم الاحتجاج مرة اخرى ومنهم الصحفيين معتز النقيب وزكريا محمد والذين يعملان كمراسلين تلفزيونيين .

- في تشرين الثاني /نوفمبر 2021 قتلت في عدن الصحفية رشا عبد الله الحرازي اثناء تواجدها في سيارتها مع زوجها محمود العتمي حيث انفجرت سيارة العائلة في الشارع مما ادى الى مقتل الحرازي وجنينها واصابة العتمي بجروح وسجلت الجريمة ضد مجهول .

- في 30 من ديسمبر 2021 اعتقلت السلطات الامنية بحضرموت الصحفية هالة باضاوي بشكل تعسفي وهي التي تعمل على نشر تقارير عن الفساد حيث نقلت من السجن المركزي في المحافظة الى سجن الاستخبارات العسكرية وبقت رهن الاعتقال اكثر من 100 يوم ولم يفرج عنها الا بضمانة تجارية بحسب تصريحات عائلتها , الا ان السلطات الامنية قالت انه جرى اعتقالها على خلفية عملها مع جهات مشبوهة لم تفصح عنها .

¹² - لماذا اصبح اليمن شديد الخطورة على الصحفيين : <https://yemenfuture.net/researches/6256>

- في العام 2 من يونيو \ حزيران عام 2020 اغتيل المصور الصحفي في وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) نبيل القعيطي امام منزله في منطقة دار سعد بمحافظة عدن على يد مسلحين وقد كان ينقل الاشتباكات التي كانت تحدث بين حكومة ماتعرف بالشرعية والمجلس الانتقالي .

- في 3 من اكتوبر \ تشرين الاول 2019 تم الزج بعدد من الصحفيين في السجون بسبب تعليقات نشرها على منصات التواصل الاجتماعي حيث اعتقل وعذب كل من عبد الكريم سعيد الكربي ، صالح حسين مساوي ، عبد الرحمن عمر العشملي في مدينة عزان مديرية ميفعه بمحافظة شبوة من قبل ميليشيا حزب الاصلاح .

- في فبراير من العام 2018 اعتقل الصحفي عوض كشميم محرر صحيفة 30 نوفمبر بإيعاز من محافظ حضرموت عقب انتقاده لعملية عسكرية تم تنفيذها في المنطقة من قبل النخبة في قوات الامن التابعة للامارات .
كانت تلك بعض من نماذج الاعتقالات التي تعرض لها عدد من الصحفيين خلال الاعوام السابقة وفيمايلي رصد لابرز الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين في اليمن خلال العام 2022 حيث وثقت نقابة الصحفيين مالا يقل 23 حالة انتهاك خلال النصف الاول من العام الحالي بمانسبته 46 % يقابله 16 حالة بنسبة 32 % قام بها انصار الله .

رصد لابرز الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين خلال العام 2022 :

فيما قامت لجنة دعم الصحفيين برصد لابرز تلك الانتهاكات بشكل مفصل والجدول التالي يبين ذلك :

اسم الصحفي	نوع الانتهاك	التاريخ والمحافظة	الجهة المنتهكة
فواز الوافي	اغتيال في ظروف غامضة بعد ان وجد مقتولا داخل سيارته	تعز 2022\3\23	جهة مجهولة
هالة باضاوي	الافراج عن الصحفية هالة باضاوي بعد اعتقالها لاكثر من 100 يوم	المكلا 2022\4\21	ماتسمى بالحكومة الشرعية في حضرموت

مسلمين	تعز 2022\5\28	اعتداء واطلاق النار اثناء تصوير مادة اعلامية	- عبير عبد الله - وهب العواضي - عبدالله الحميري
البحث الجنائي بالمكلا	المكلا 2022\5\30	احتجاز تعسفي بسبب منشور على وسائل التواصل	عبيد سعيد
اجهزة الامن بمحافظة لحج	لحج 2022\5\31	اعتقال تعسفي بسبب مقال راي	ياسر منصور
المحكمة الجزائية في حضرموت	حضرموت- 2022\6\2	الحكم بالسجن لمدة سنة على خلفية كتابات وقضايا راي	عوض كشميم
قوات الامن بشبوة	شبوة 2022\6\7	اعتداء بالضرب اثناء تغطية وقفة احتجاجية في شبوة	ابوبكر المحضر
افراد النجدة	مأرب 2022\6\8	اعتداء وضرب	هشام الشبيلي
عناصر مجهوله بحسب بيان الاجهزة الامنية	عدن 2022\6\16	قتل عن طريق وضع عبوة ناسفة في سيارته	صابر الحيدري
جهات مجهولة	عدن 2022\6\22	مضايقات وتهديدات بالتزامن مع اعلان موعد رفن شقيقها صابر الحيدري	نبيهة الحيدري
الاجهزة الامنية المسيطرة على عدن	عدن 2022 \8\6	اختطاف من امام منزله بعدن واجبارة على الادلاء باعترافات كاذبه	أحمد ماهر
السلطات القضائية والامنية في عدن	عدن 2022\8\20	اعتقال غير قانوني ومصادرة هاتفه بسبب قضية نشر	مشعل الخبجي

محمد عبد الملك	تحرير من قبل قائد شرطة دبي بسبب نشره معلومات عبر وسائل التواصل	2022\8\24	ضاحي خلفان
فؤاد مسعد	منعه من اجراء المقابلات التلفزيونية عبر مكاتب البث في عدن	عدن 9-9-2022	السلطات الامنية في عدن
نعمان الاصبحي	اعتداء وسجن	تعز 9-9-2022	احد الضباط بأمن محافظة تعز

الصحفيين وسجن بئر أحمد

يعد سجن بئر احمد في محافظة عدن واحد من السجون التي تشرف عليها الامارات في اليمن عبر اداتها المجلس الانتقالي حيث يعد هذا السجن الاكثر جدلا نتيجة الانتهاكات غير الاخلاقية والقانونية التي تمارس في هذا السجن الذي يشبهه الكثير بسجن ابو غريب .

وفي العام 2017 كشفت وكالة اسوشييتد برس عن شبكة من المعتقلات السريه لاتقل عن 18 سجنا تديرها الامارات والقوات المحلية الموالية لها في جنوب اليمن .

كما اشارت تقارير حقوقية الى وجود اكثر من 150 معتقلا داخل السجن ذو الصيت السيء وهو الذي يصفه المراقبون بانه احد العناوين المظلمه التي اتخذته الامارات على وجه الخصوص والتحالف عموما لاذلال اليمنيين وممارسة شتى انواع العذاب .¹³

وفي 10 من فبراير الماضي لعام 2022 حاول المحتجز فهد العزاني الانتحار داخل السجن نتيجة سوء المعاملة بعد اعتقاله فيه منذ مايزيد عن اربع سنوات وعدم البت في قضيته ، فهد كغيره من المعتقلين الذين خاضوا اكثر من مرة اضراب عن الطعام نتيجة سوء المعاملة في هذا السجن الذي مازالت تبقي عليه المنظمات الدولية رغم معرفتها بسوء المعاملة فيه وان هناك ممارسات غير اخلاقية ولاقانونية تحدث مماحدى البعض تشبيهه بسجن ابو غريب .

¹³ - بئرأحمد في عدن .. النسخة الاماراتية من سجن ابو غريب في العراق : <https://almawqeaepost.net/news/37869>

الصحفي احمد ماهر نموذج للقمع

وفي الرابع من سبتمبر بثت قوات المجلس الانتقالي مقطعا مصورا للصحفي احمد ماهر الذي قامت باختطافه بتهمة التعامل مع الارهابيين وظهر معرفا بنفسه انه يعمل في لواء النقل العام برتبة ملازم ثان ومعتزفا بالعديد من التهم التي وجهت اليه ، وقد اكد ناشطون وحقوقيون ان ماهر قد تم اجباره على الاعتراف بالتهم الموجهه وبدأ عليه اثار التعذيب حيث ادانت نقابة الصحفيين ماتعرض له الصحفي ماهر في التسجيل من (اذلال وارهاب وقمع) وقالت انها تابعت الاعترافات القسرية للصحفي احمد ماهر وظهر عليه اثار الارهاق والتعب جراء التعذيب لاكراهه والادلاء على نفسه بتهم كاذبة مشينة لايقبلها اي عاقل ، وفي 17 من سبتمبر من هذا العام تم نقل ماهر وشقيقه مياس الى سجن بئر احمد الواقع شمال غرب مدينة عدن ، وفي 20 من اكتوبر من نفس العام افرجت النيابة الجزائية في عدن عن مياس شقيق الصحفي احمد ماهر بعد اكثر من شهرين من اعتقاله وقال انه تعرض واخوة احمد للتعذيب طوال الفترة الماضية واجبروا على الاعتراف باشياء تحت التهديد ومايزال .¹⁴

البحرين

من الصعب التحدث عن الواقع الإعلامي في بلد قد أعدم حرية الرأي والتعبير بقوانين تسمح باختلاق تهم بسهولة للصحفيين والناشطين الحقوقيين لزعهم في سجون التعذيب.

كفلت مملكة البحرين حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والمشاركة في سائل التواصل الاجتماعي، ووفرت أحدث التكنولوجيا في مجال الاتصالات وأتاحت الإنترنت بسرعات فائقة للجميع لكن في الوقت ذاته كانت تعمل البحرين على تشديد المراقبة لكل من يمارس حرته في التعبير عن الرأي سواء من المواطنين أو الناشطين أو الصحفيين.

أصدرت البحرين المرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2002 بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر. ووفق قانون العقوبات الجديد فقد تم إلغاء محاكمة الصحافي، حيث ألغى مشروع القانون الجديد جميع المواد التي تسمح بمحاكمة الصحافي وفق قانون العقوبات، كما ألغى الحبس الاحتياطي للصحافي على ذمة التحقيق نهائياً وفي أي حالٍ من الأحوال في الجرائم المنصوص عليها في قانون الصحافة¹⁵ لكن تلك القوانين ليست سوى تسويق لسمعة البحرين الحقوقية بعد الانتهاكات غير

¹⁴ -صورتكشف اثار التعذيب التي تعرض لها الصحفي احمد ماهر في سجون الانتقالي : <https://sa24.co/show15569067.html>

¹⁵ https://www.bahrain.bh/new/ar/humanrights-media_ar.html

المحدودة بحق المعارضة. فقد وثقت منظمة مراسلون بلا حدود وجود ما يقارب 10 صحفيين في السجون البحرينية، وقد حلت البحرين حسب تقرير المنظمة في المرتبة 167 عالمياً.

وفي هذا الإطار تعاني الصحافة البحرينية منذ سنوات من تراجع دراماتيكي لا تنحصر أسبابه فقط في الجانب المالي على أهميته، بل يرتبط أيضاً بتراجع مناخ الحريات الذي أثر بشكل كبير على مردودية وسائل الإعلام حيث تحولت في معظمها إلى منابر مجاملات للسلطة السياسية. وتجد معظم وسائل الإعلام البحرينية نفسها مجبرة على تبني خطابات مؤيدة للسلطة وخالية من أي ملاحظات أو نقد، لنفادي الملاحظات أو التعرض للتضييق، لكن ذلك لم يشفع لهذه الوسائل لدى المسؤولين الذين يتحاشون التعاطي معها أو مدها بمعلومات خوفاً على مناصبهم.

وتطرق تقرير منظمة مراسلون بلا حدود إلى المشهد الإعلامي في البحرين حيث أفاد عنه: إنه وبعد إغلاق صحيفة الوسط التي تُعتبر وسيلة الإعلام المستقلة الوحيدة في البلاد في العام 2017، أصبح المشهد السمعي والبصري البحريني مقتصرًا على قنوات تلفزيونية وإذاعية تسيطر عليها وزارة الإعلام سيطرة تامة. وهناك أربع صحف يومية وطنية باللغة العربية واثنتان باللغة الإنجليزية، وهي كلها صحف شبه حكومية يملكها أحد أفراد العائلة الحاكمة، والذي لا يمكن انتقاده بأي شكل من الأشكال.

وذكر التقرير أن الوضع ازداد سوءاً بعد المظاهرات التي شهدتها المملكة في عام 2011، حيث قلصت الحكومة الهامش المتاح للصحافة، وأصبحت وسائل الإعلام مجرد بوق دعاية للعائلة الملكية ومن يدور في فلكها. وليس هناك من احتمال أن يتغير واقع الصحافة في البحرين في ظل الوضع الحالي للسلطة السياسية، التي تعتقد بالرأي الواحد لتحقيق الاستقرار.

سلطنة عمان

جاءت سلطنة عُمان في المركز الـ 163 عالمياً والثالث عشر عربياً، بعد أن كانت في المركز الـ 133 عالمياً والعاشر عربياً في ذات المؤشر لعام 2021. تراجعت سلطنة عُمان 30 مركزاً بحسب مؤشر مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة لعام 2022.

في سلطنة عمان، الرقابة حاضرة بقوة، والصحفيون غالباً ما يُعتقلون بتهمة الإساءة لرئيس الدولة أو لثقافة البلاد وعاداتها، أو بالدعوة للتجمعات غير المرخصة، وتعكير الأمن العام. وأشارت العديد من المنظمات إلى أن الصحفيين قد يُعتقلون بشكل سري، وتصدر ضدهم أحكام قاسية بالسجن.

المادة 26 من قانون المطبوعات والنشر اعتبره العديد من الناشطين والكتاب والصحفيين والمدونين انتهاكاً صارخاً لحرية الرأي والتعبير والنشر. البند أ من المادة 115 من قانون المطبوعات والنشر يعتبر تهديداً لأي محاولة لعمل صحفي خارج الخط الحكومي والأمني المفروض على بقية الصحف الأخرى.

وزارة الإعلام العُمانية، برقابة مباشرة من جهاز الأمن الداخلي العماني، تتحكم في اختيار مراسلي الوكالات والصحف الأجنبية وقنوات التلفزيون العاملة خارج عُمان. وتمنح تصاريح ممارسة مهنة

الصحافة والإعلام لمن تشاء من الصحفيين والإعلاميين، وتمنعها عن تشاء، أو تسحبها من آخرين في حال أثاروا قضايا مسكوتاً عنها.¹⁶

أشارت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها السنوي لعام 2022 أن سلطنة عمان: تستهدف الصحافة المستقلة بسبب تناولها لمواضيع حساسة كالفساد مثلاً، فبين عامي 2016 و2021، أدت الضغوط السياسية إلى إغلاق أو تعليق نشاط عدد من مؤسسات إعلامية، مثل الزمن والبلد وشبكة مواطن الإعلامية. وأن الصحفيون يقتصرون على المعلومات الواردة من المؤسسات الحكومية والخاصة، علماً أن أي شكل من أشكال الانتقاد يُقابل بالرفض.

الإعلام في سلطنة عمان محاط بشيء من التناقض على مستوى الرؤية العالمية ولا شك أن المتأمل في البيانات التي أوردها المؤشر السنوي لمنظمة "مراسلون بلا حدود" لحرية الصحافة العالمي يلاحظ أنه يصطدم في تقييمه مع موقف الأتحاد الدولي للصحفيين الذي وافق على استضافة السلطنة لأعمال الجمعية العمومية للاتحاد في شهر مايو، الأمر الذي يستدعي طرح العديد من الأسئلة حول هذا التقييم الملتبس.

فكيف لم يتمكن الأتحاد الدولي للصحفيين بمختلف وسائله وطرق عمله من رصد أية مخالفات تتصل بحرية الصحافة "إن كانت حقيقية"؟ أو هل يُعقل أن يكون قرار الأتحاد الذي يمر بمداومات عديدة ومراحل طويلة قد اتخذ بين ليلة وضحاها ودونما التقصي لحال الصحافة والصحفيين في سلطنة عُمان قبل أن يمنحها هذه الفرصة؟ واعتبر العديد من الصحفيين في سلطنة عُمان أن الحرية المطلقة للصحافة هو وهم كبير.¹⁷

موريتانيا

حلت موريتانيا في المرتبة الثالثة عربياً، و97 عالمياً من أصل 180 بلداً حسب تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022. وأكد التقرير أنه من النادر أن يتم الإعتداء جسدياً على الصحفيين في موريتانيا؛ لكنهم أحياناً يكونون عرضةً للتهجم اللفظي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مضيفاً أن المراسلين يتنقلون بحرية تامة في كافة مناطق البلاد باستثناء المناطق العسكرية المغلقة بمحاذاة الحدود الشرقية والشمالية التي لا يسمح بالوصول إليها دون إذن مسبق.

وأوضحت المنظمة أنه في موريتانيا، تم إلغاء جرائم الصحافة في عام 2011. ويعزز النص التشريعي المعتمد في 2006 - والمعدّل في 2011 - حرية الصحافة كما ينص على المبادئ العامة بشأن الحق في الحصول على المعلومات وحماية المصادر. ومع ذلك، فإن الإطار القانوني مازال

¹⁶ <https://ochroman.org/2020/04/press-freedom>

¹⁷

<https://www.omandaily.om/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9/na/%D9%88%D9%87%D9%85-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D9%85%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9>

يحتوي العديد من القيود التي تعيق ممارسة الصحافة، في حين أثرت المخاوف على إثر اعتماد قانون جديد في عام 2020 بشأن الجرائم الإلكترونية، لما ينطوي عليه من مواد سالبة للحرية. وفي فبراير/شباط 2021، تعهد الرئيس بتنفيذ سلسلة من المقترحات لتعزيز حرية التعبير، بما في ذلك إنشاء مجلس وطني للإعلام، وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات العامة.

وذكر التقرير أنه يتم تعيين رئيس الهيئة العليا للصحافة والإعلام السمعي البصري بموجب مرسوم رئاسي، حيث يدافع عن الشؤون العامة أكثر من دفاعه عن أخلاقيات المهنة والتعددية الإعلامية، بينما يشترى كبار رجال الأعمال القنوات التلفزيونية والإذاعات للتأثير على الرأي العام.

ولا تزال مهنة الصحافة في البلاد تعاني من عدة مسائل من أبرزها¹⁸:

- ضعف الإمكانيات خاصة الدعم الحكومي في مجتمع يصعب فيه اعتماد الإعلام على ذاته.
 - صعوبات الحصول على المعلومات.
 - عدم تنظيم قطاع الإعلام.
 - عدم احترام المهنة في الأوساط المجتمعية والحكومية مما يسهل المضايقات التي يتعرض للإعلاميون لها.
- ولم يتم توثيق أي حالة قتل أو اعتقال للصحفيين في موريتانيا. في حين أشارت الجمعية الموريتانية للصحفيين المهنيين في بيان لها أنه: “تتنامي مخاوف الصحفيين الموريتانيين من إصدار السلطات لقانون الرموز المثير للجدل، والذي يعتبر انتكاسة للحريات في البلد، حيث يشرع القمع، ويقيد عمل الصحافة في الميدان”¹⁹.

جيبوتي

المشهد الإعلامي في جيبوتي يكاد ينعدم بسبب التضيق الشديد على العمل الصحفي وحرية التعبير وسلسلة غير منتهية من الأعمال القمعية والتهديدات والمضايقات التي تمارسها السلطات هناك ضد الصحفيين.

وأكدت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022، والذي صنف جيبوتي في المرتبة 164 عالمياً، بأن المشهد الإعلامي الجيبوتي يئن تحت وطأة تعميم تام، حيث يقتصر بشكل حصري تقريباً على وسائل الإعلام الحكومية، مثل صحيفة لانسايون ووكالة جيبوتي للأخبار والهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون. توجد وسائل إعلام مستقلة مثبتة في الدولة. فبينما تملأ البلاد من أية وسيلة إعلام مستقلة، غالباً ما تقوم السلطات بالتشويش على موجات إذاعة صوت جيبوتي، التي تبث برامجها من المنفى في باريس، حيث تُعتبر المحطة الإذاعية الجيبوتية الوحيدة التي تقدم معلومات

¹⁸ <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/8/15/45291>

¹⁹

<https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84>

حرة ومستقلة. هذا ويتعمد النظام الحاكم تعطيل خدمة الإنترنت للحد من استخدام منصات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت واحة نادرة لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات في هذا البلد.

يقتصر المشهد الإعلامي الجيبوتي بشكل حصري على المنابر الحكومية، التي تمول من ميزانية الدولة. وكغيره من الدول العربية، يخضع الإعلام في جيبوتي إلى رقابة مشددة من قبل السلطات الحاكمة التي تسيطر بشكل مطلق على القطاع الإعلامي وتكبله بقوانين وإجراءات تجرده من استقلاله وحرية.

القانون المتعلق بحرية الصحافة يشكل في حد ذاته عائقاً أمام حرية التعبير والتعددية الإعلامية، وهو الذي ينص على عقوبة السجن في المخالفات الصحفية، كما يفرض شروطاً تتعلق بالسن والجنسية لإنشاء وسيلة إعلامية.

على الرغم من الحماية الدستورية، لا يتم دعم حرية التعبير في الممارسة، وينخرط الصحفيون في الرقابة الذاتية. يعتبر التشهير ونشر معلومات كاذبة من الجرائم الجنائية. الهيئة الوطنية للاتصال توزع التراخيص على وسائل الإعلام، ولجهاز الأمن القومي دور في الموافقة على مثل هذه التراخيص. تمتلك الحكومة الجريدة المهيمنة، ومحطة التلفزيون، والبث الإذاعي، فضلاً عن المطابع.²⁰

يجب على الصحفيين مراعاة الأوضاع الاجتماعية في هذا البلد المسلم المحافظ، فلا يسمح للصحفيين تناول أي موضوعات تمس الدين والعادات والتقاليد المحلية وإلا سيخضعون إلى المراقبة الشديدة والعقاب الأشد.

جزر القمر

تصدرت جزر القمر اللائحة عربياً و83 عالمياً لعام 2022 وفقاً لمنظمة مراسلون بلا حدود فيما حلت في المرتبة 84 في عام 2022.

المرتبة الأولى إعلامياً في الوطن العربي لا تعني بأن الإعلام في جزر القمر لا يخضع لرقابة وقيود شديدة مشابهة لنظيرتها في الوطن العربي الذي يعاني من انحسار خطير للديمقراطية، واحتضار للعمل الصحفي.

ينص الدستور والقوانين على حرية التعبير والصحافة. ومع ذلك، فإن استخدام قوانين الرقابة لمقاضاة العمل الصحفي المشروع، وضغوط أخرى، أدى إلى رقابة ذاتية واسعة النطاق. تم تقييد حرية الصحافة في عام 2018 مع إغلاق المحطات الإذاعية الخاصة. وقد تم اعتماد قانون صحافة جديد في عام 2021 كما تم إنشاء لجنة معنية بأخلاقيات الصحافة. ورغم هذه التشريعات، مازال الصحفيون يتلقون استدعاءات بانتظام إلى مخافر الشرطة للكشف عن مصادرهم.

²⁰ <https://freedomhouse.org/country/djibouti/freedom-world/2022>

وقد أشار تقرير مراسلون بلا حدود إلى معاناة وسائل الإعلام في سعيها إلى تحقيق توازنها المالي، مما يقوض استقلاليتها في سياق تكاد تقتصر فيه الإعانات الحكومية بشكل حصري على وسائل الإعلام العامة المقربة من النظام، بينما تواجه المؤسسات الإعلامية الخاصة صعوبة في دفع رواتب صحفييها في كثير من الأحيان، مما يساهم في إذكاء نار الصحافة الحزبية وانتشار تقارير ظاهرها صحفي وباطنها دعائي تجاري صرف.

وأضافت المنظمة أن جريدة "لاغازيت دي كومور" الخاصة وصحيفة "الوطن" تحظيان بشعبية كبيرة في الأرخيل. ومع ذلك، أصبحت شريحة واسعة من القراء تميل إلى البحث عن المعلومات في شبكة الإنترنت، وخاصة على منصات التواصل الاجتماعي التي توفر هامشاً أكبر من حرية التعبير، علماً أن هذه الممارسة من شأنها أن تؤدي إلى نشر محتويات لا تتوافق مع ما تقتضيه أخلاقيات الصحافة.

ولم تسجل المنظمة أي حالة قتل أو اعتقال للصحفيين في جزر القمر.

مصر

تراجعت مصر إلى المرتبة 168 بمؤشر حرية الصحافة لعام 2022، الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، والتي اعتبرت مصر من أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين. وحلت مصر بالمرتبة 168 من بين 180 دولة، بعد أن كانت بالمرتبة 166 خلال عام 2021. حلت في المرتبة الثالثة في قائمة الدول التي تحتجز أكبر عدد من الصحفيين، بعد الصين وميانمار.

على مدار نحو 10 سنوات عملت الحكومة المصرية على بناء آلة قمع شاملة من خلال حبس الصحفيين احتياطياً بشكل تعسفي، وتوجيه تهم لهم تتعلق "بالإرهاب" كما يعاني الصحفيون في السجون لمخالفات إجرائية، بما في ذلك الحرمان من الاتصال بمحاميتهم، والاحتجاز لفترات طويلة للغاية قبل المحاكمة، والحرمان من الرعاية الطبية، وعدم الامتثال للإجراءات القضائية²¹.

وأشارت منظمة مراسلون بلا حدود في تقرير صادر لها في حزيران 2022 بعنوان " "دمى الرئيس السيسي " لوجود هجمات تنظمها الدولة بالتواطؤ مع مقدّمي برامج مشهورين ووسائل إعلام واسعة الانتشار" ضد الصحفيين المعارضين. وإذا كان دستور العام 2014 يكفل حرية الصحافة، فإنّ السلطات تسيطر بحزم على كلّ أشكال التعبير عبر وسائل الإعلام.

21

https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/%22%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%22-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-26-%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%8B

بالإضافة إلى إنّ أجهزة الأمن المصرية لم تكثف بالرقابة على الصحف، بل قامت بشراء مجموعات الصحف الرئيسية في البلاد، عبر شركات تمتلكها أجهزة الاستخبارات المصرية بنوعيتها العامة والعسكرية، إذ تمتلك الاستخبارات العامة من خلال شركة قابضة، "قراية 17 بالمائة" من وسائل الإعلام في البلاد، لتحتلّ بذلك المرتبة الثانية في ملكية وسائل الإعلام في البلد البالغ عدد سكّانه 103 ملايين نسمة.

علما أن باقي وسائل الإعلام تقع بشكل أو بآخر في قبضة الأمن الوطني، الذي يفرض سيطرته على كل ما يطرح من موضوعات وقضايا، مُركزا على الأمور الترفيهية كمتابعة أخبار الفنانين، وحفلاتهم العامة والخاصة، والقضايا الثانوية، متجاهلا طرح الموضوعات المرتبطة بالأمن القومي، وأحوال المواطنين وما يعانونه على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، أو حجم الخسائر وأوال فشل الذي تحققه المشروعات التي تقوم بها السلطات في البلاد.

أحكمت السلطات المصرية قبضتها بشكل متزايد على وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة من خلال تشديد الرقابة على الإنترنت، ومداهمة وإغلاق وسائل إعلام مستقلة، والسيطرة على المحتوى في وسائل الإعلام العامة والخاصة. يتم اعتقال الصحفيين في مصر تحت مسمى مكافحة الارهاب ونشر المعلومات الكاذبة.

هذه العناوين الفضفاضة جعلت كل منتقد للحكومة أو معارض أو حتى لديه رأي مخالف عُرضة لأن يُحكم عليه بالسجن تحت تلك البنود. كما يشرع قانون يعود تاريخه إلى عام 2018 مراقبة الحسابات المؤثرة التي تحظى بأكثر من 5000 متابع على منصات التواصل الاجتماعي.

بينما شكلت جائحة كوفيد-19، ذريعة مثالية لتشديد العقوبات المفروضة على الصحفيين، حيث بات يعاقب على "نشر معلومات كاذبة" حول الوباء بالسجن لمدة عامين.

وأضافت مراسلون بلا حدود في تقريرها: أضحت الرقابة وعمليات التفتيش وإغلاق مكاتب وسائل الإعلام، والاعتقالات، والمحاكمات المفبركة، وحالات الإختفاء القسري والإحتجاز التعسفي والحبس الاحتياطي الذي يمتد لسنوات دون محاكمة مشهداً مألوفاً في الحياة اليومية للصحفيين المصريين.

كما بات من الشائع أن تطالهم حملات التتمر والتشهير، بل ويصل الأمر إلى حد التجسس عليهم أحيانا. هذا وقد أصبح من المفروض على المراسلين الحصول على تصاريح خاصة للتنقل إلى مناطق معينة، مثل سيناء وقناة السويس.

وقد وثقت المنظمة وجود 22 صحفي معتقل في السجون المصرية فيما رشحت منظمات حقوقية أن يكون عدد السجناء السياسيين نحو 60 ألف سجين ولا تزال الحكومة المصرية تنفي ذلك العدد.²²

22

<https://www.alhurra.com/egypt/2022/05/16/%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%82%D8%9F-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B3%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A>

ويبدو أن التقرير غفل عن ذكر معاناة الصحفيات المصريات اللاتي يتعرضن لإبشع أنواع التهديد والإعتقال من جانب قوات الأمن، حيث شهد 2022 اعتقال عدد من الصحفيات العاملات في العديد من المواقع الإخبارية الإلكترونية، ومنهن امهات لديهن أطفال صغار يحتجن إلى رعايتهن، إلى جانب القيام باعتقال بعض الصحفيات العاملات في مبنى الإذاعة والتلفزيون "ماسبيرو" لمجرد مطالبتهن بحقوقهن وحقوق زملائهم المالية المتأخرة، إذ تم اعتقال كل من صفاء الكوربيجي، والدكتورة هالة فهمي، كما منذ عدة أيام اعتقال الصحفية منال عكرمة "61 عاما" وتشغل منصب نائب رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وذلك على خلفية قيامها بكتابة بعض البوستات على صفحتها الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي.

السودان

منذ الإنقلاب العسكري في 25 أكتوبر 2021، تشهد حرية الصحافة والإعلام بالسودان تراجعاً واضحاً. فقد وضع الإنقلاب النهاية لمناخات الحريات الصحافية والإعلامية التي جاءت بها ثورة ديسمبر، وفتح الباب لدورة جديدة من تقليص مساحات العمل العام والمزيد من الانتهاكات في حق الصحفيين. فيما حلت السودان في المرتبة 151 عالمياً لعام 2022 حسب منظمة مراسلون بلا حدود.

تفاقت أزمة الصحافة في السودان مع التضييقات التي تمارسها السلطة العسكرية الحاكمة، وهو ما دفع بعض الصحف إلى إعلان التوقف نهائياً عن الصدور احتجاجاً على الممارسات التي تتعرض لها.

وقد أعلنت صحيفة «الحدائث» توقفها نهائياً عن الصدور احتجاجاً على ممارسات «السلطة الانقلابية» ضد الصحفيين والمتظاهرين السلميين في آن واحد.

وذكرت إدارة الصحيفة في بيان²³ أنها توصلت إلى أن «أجواء القمع والاستبداد ومصادرة الحقوق والحريات، والتي تزداد وتيرتها يوماً بعد يوم وتندرج بتحول البلاد لمحرقه كبيرة، لا تسمح للصحيفة بالوفاء بواجباتها المهنية ومسؤوليتها تجاه ثورة ديسمبر». وأنها ستظل تتابع بقلق بالغ الترددي اليومي لأوضاع الحريات الصحافية والإعلامية في ظل الإنقلاب.

كما رصدت الصحيفة التهجيم بالتشكيلات العسكرية المدججة بالأسلحة على دور الصحف والمؤسسات الإعلامية، والاعتداء المتواصل وتسبب الأذى الجسيم للصحافيين ومراسلي القنوات الإعلامية ونهب ممتلكاتهم واعتقالهم وترويعهم، وصولاً إلى سحب التراخيص والإيقاف.

وعلى الصعيد القانوني أوضحت منظمة مراسلون بلا حدود أن: يكفل الدستور المؤقت - المعتمد في 2019 - حرية الصحافة والحق في الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، فإن بعض القوانين المستخدمة في ظل النظام السابق ظلت سارية، حيث تُستخدم في سبيل تكميم وسائل الإعلام الناقدة.

²³ <https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%88%D9%89-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A>

يحد قانون 2020 المتعلق بالجرائم الإلكترونية من حرية الفاعلين الإعلاميين، شأنه في ذلك شأنه قانون 2009 الذي ينظم قطاع الصحافة والمطبوعات، مما يعزز سبل الرقابة على المنشورات، من خلال آليات المجلس الوطني للصحافة. أما قانون الأمن القومي – الصادر عام 2010 – فإنه يجرم نشر الأكاذيب و"المعلومات المغلوطة" وأي منشور "يهدد السلم العام" أو "يقوض هيبة الدولة".

وأضافت المنظمة أنه : في السنوات الأخيرة، تزايدت وتيرة التهديدات التي تطال الصحفيين، مع ظهور مليشيات وحركات مسلحة جديدة، حيث يتعرضون خلال المظاهرات للإعتداء والإهانة من قبل الجيش أو قوات الدعم السريع بشكل منهجي، بل ويصل الأمر حد الاعتقال والتعذيب في بعض الحالات.

الصومال

يتعرض الصحفيون الصوماليون باستمرار للعنف والهجمات المتعمدة من قبل قوات الأمن التابعة للحكومة الفيدرالية والدول الإقليمية وجماعة الشباب المسلحة. الإضاءة على انعدام الأمن والتقارير المتعلقة بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام السلطة والفساد داخل الحكومة هي خط أحمر رئيسي للإعلاميين في الصومال.

غالبًا ما يواجه الصحفيون الذين يسعون لتغطية هذه القضايا الاعتقال التعسفي والتهديد بالقتل والمضايقة والترهيب، ويضطر الكثير منهم إلى فرض الرقابة الذاتية على أنفسهم. كما يتعرض الصحفيون لمخاطر متزايدة في جميع أنحاء الصومال ، بما في ذلك صوماليلاند. زادت أشكال العنف المختلفة ضد الصحفيين بشكل كبير خلال عام 2021: من الاعتداءات الجسدية إلى التخويف والمضايقات عبر الإنترنت لإسكات الأصوات الناقدة وحرية التعبير. إلى جانب الثقافة السائدة المتمثلة في إفلات مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين من العقاب ، يمثل هذا تحديًا خطيرًا آخر يواجه حرية الإعلام في الصومال.

وعلى الرغم من تقدم الصومال بفارق 19 نقطة لتحل في المركز 140 لعام 2022 بعد أن كانت في المرتبة 161 العام الماضي حسب تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود، فإن المنظمة لازالت تُبقي الصومال في قائمة أخطر البلدان على سلامة الصحفيين في القارة الإفريقية. وقد أشارت المنظمة إلى أن: الإطار القانوني ينطوي على أحكام قمعية للغاية، إلى درجة لم يعد معها من الغريب رؤية صحفيين ماثلين أمام محاكم عسكرية، في محاولة لتبرير احتجازهم لفترات طويلة، أو أمام محاكم مدنية بتهم مبنية على أساس قانون العقوبات الذي يعود تاريخه لعام 1964 أو بموجب نصوص تشريعية تعود إلى عهد الديكتاتورية العسكرية. أما الوعد الذي قطعتة الحكومة بوضع حد للاعتقالات التي تطال الصحفيين في عام 2020، فإنه مازال مجرد كلام لا أساس له على أرض الواقع.

كما شهد عام 2022 عدة تصريحات رسمية تحذر الصحفيين من مواجهة عقوبات قاسية جداً في حال نشر أي معلومات عن الإرهابيين أيا كان محتواها في منصات التواصل الاجتماعي والمواقع

الإلكترونية وخاصة في ظل تواصل العمليات العسكرية في البلاد²⁴. كما أغلقت الحكومة 40 منصة إعلامية في فيسبوك وتويتر كانت تبث معلومات وأنشطة مقاتلي حركة الشباب.

وعلى الرغم من العدد الكبير من المعتقلين الصحفيين في العام الماضي إلا أن منظمة مراسلون بلا حدود وثقت حالة اعتقال واحدة فقط داخل السجون في الصومال.

ليبيا

تعاني الصحافة بشكل ملحوظ في ليبيا من الفوضى والانقسامات السياسية والعسكرية التي تعيشها البلاد منذ سنوات والتي تجعل العمل الصحفي خطرا، فالصحافيون يتعرضون للخطف والسجن والمنع من الوصول إلى المعلومة كثيرة. بالإضافة الى غياب التشريعات والقوانين بل والدستور الحامي للصحافة رغم وجود مواد في مشروع الدستور كفلت حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة والإعلام وإنشاء مجلس أعلى للإعلام والصحافة، من مهامه حماية الصحفي ومصادر معلوماته، إلا أن كل ذلك لم يتحقق بسبب الخلاف حول الاستفتاء على الدستور.

ورغم التقدم الملحوظ على مؤشر الصحافة العالمي حيث حلت ليبيا في المرتبة 143 لعام 2022 بعد أن كانت في المرتبة 165 في العام الماضي حسب مراسلون بلا حدود إلا أن المشهد الاعلامي في ليبيا لا يزال محاط بالسواد وعدم الأمان.

ومع تعقد الوضع الأمني في ليبيا تزايدت الانتهاكات ضد الصحفيين حيث وفي منتصف العام الجاري وثقت المنظمة الليبية للإعلام المستقل، 14 انتهاكا ضد حرية الصحافة خلال الفترة من أيار/مايو 2021 إلى أيار/مايو 2022 منها عشرة اعتداءات ضد الصحفيين في خمس مدن ليبية²⁵.

تنوعت الانتهاكات ضد الصحفيين بين إخفاء قسري وقبض تعسفي واعتداء جسدي وتصدرت مدينة سرت هذه الانتهاكات بنسبة 40 في المئة، ثم مدينتي طرابلس وبنغازي بنسبة 20 في المئة، ثم صرمان وأجدابيا بنسبة 10 في المئة.

كما أن المرأة الصحافية في ليبيا لا تزال تتعرض للاعتداء، فقد شكلت النساء الصحافيات المعتدى عليهن نسبة 10 في المئة من إجمالي الانتهاكات ضد الصحفيين. أن دعاوى التشهير ونشر أخبار سرية وتأجيج الرأي العام وغيرها من الدعاوى الموجودة في مواد قانون العقوبات الليبي والمتعلقة بحرية الصحافة لا تزال تُرفع ضد الصحفيين بالرغم من الإدانات الدولية لهذه المواد وضرورة

²⁴ <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86/2706223>

²⁵ <https://www.alquds.co.uk/%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8>

تعديلها، بحيث يقتصر أسلوب التعامل على الدعاوى المدنية في هذه القضايا، بعقوبات غير السجن أو الحبس، والاكتفاء بالغرامات المالية. 29 في المئة من إجمالي الانتهاكات تمثلت في قرارات وإجراءات تعسفية قامت بها السلطات سواء التشريعية منها أو التنفيذية.

منظمة «مراسلون بلا حدود» أشارت خلال تقريرها السنوي الأخير إلى استغلال أطراف النزاع لوسائل الإعلام في سبيل خدمة مصالحها الخاصة، قائلة إن العنف ضد الصحفيين ووسائل الإعلام يقابله إفلات تام من العقاب على الفظائع المرتكبة، حيث أصبحت ليبيا بؤرة سوداء حقيقية على المستوى الإعلامي.

وقد حاولت بعض الأجسام في ليبيا أن تضع تشريعات وقوانين وأن تصدر قرارات لم تفعل شيئاً إلا أنها فاقمت التضيق على وسائل الإعلام.

الجزائر

تقدمت الجزائر في تصنيف مؤشر حرية الصحافة 2022 بـ12 نقطة، وذلك من الرتبة 146 إلى 134 عالمياً، فيما حلت سادسة في المنطقة العربية حسب منظمة مراسلون بلا حدود والتي أشارت إن حرية الصحافة تواجه العديد من الخطوط الحمراء في الجزائر، حيث إن مجرد الإشارة إلى الفساد أو قمع المظاهرات من شأنه يعرض الصحفيين للتهديدات والاعتقالات.

وتصدر القنوات التلفزيونية الخاصة، مثل النهار والشروق والبلاد، تصنيف وسائل الإعلام الأكثر شعبية في البلاد، بينما تُعتبر الوطن وليبرتي (قبل غلقها يوم 6 أبريل المنصرم) أكثر المنابر جدية ومصداقية على مستوى الصحافة المكتوبة، في حين أن موقعي " كل شيء عن الجزائر " (TSA) وأنترلين يتصدران المشهد الإخباري الإلكتروني.²⁶

قانونياً، يميل التشريعي الجزائري إلى تقييد العمل الصحفي أكثر فأكثر. "إذا كانت المادة 54 من الدستور تكفل حرية الصحافة، فإنها تفرض أيضاً على وسائل الإعلام احترام "ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية"، مما يهدد حرية الصحفيين بشكل صريح"²⁷.

أما قانون العقوبات الذي تم تعديله في عام 2020، فقد أصبح ينص على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين سنة و3 أعوام بحق "كل من ينشر أو يروج عمداً بأي وسيلة أخباراً أو معلومات كاذبة ومغرضة من شأنها المساس بالأمن والنظام العموميين. ويُستخدم هذا النص بانتظام لملاحقة الصحفيين والحكم عليهم، مما يؤدي إلى سياق تنتشر فيه الرقابة والرقابة الذاتية على نطاق واسع.

²⁶ <https://al3omk.com/744303.html>

²⁷ <https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>

وكشف تقرير منظمة مراسلون بلا حدود أن الساحة الإعلامية الجزائرية لم يسبق أن شهدت مثل هذا التدهور، حيث باتت وسائل الإعلام المستقلة تتعرض للضغوط باستمرار ويُسجن الصحفيون أو يحاكمون بانتظام، ناهيك عن إجراءات الحجب التي تطال العديد من المواقع الإلكترونية.

كما سجل التقرير تزايد التهديدات وأساليب الترهيب في حق الصحفيين باستمرار، في ظل غياب تام لآلية من شأنها أن توفر لهم الحماية اللازمة، مشيراً إلى أن الصحفيين الذين ينتقدون السلطات يواجهون خطر الاحتجاز التعسفي أو التجسس أو التنصت على مكالماتهم الهاتفية.

بينما الصحفيين المستقلين أو المقربين من الحراك الشعبي الذي انطلق في فبراير 2019، فقد تطالهم التهديدات عبر الإنترنت وحملات الكراهية من "الذباب الإلكتروني"، وهو عبارة عن جيش من الحسابات المجهولة المقربة من النظام، وفق التقرير.

فيما لم توثق المنظمة أي حالات قتل أو اعتقال للصحفيين في الجزائر خلال العام 2022.

تونس

يخوض الصحفيون التونسيون معركة متجددة للحفاظ على مكاسب حرية التعبير والتعديل الذاتي ورفض كلّ أشكال الرقابة المسبقة على أعمالهم، خاصة في ظلّ التدابير الاستثنائية التي تواترت معها الإيقافات والتضييق، وهو ما يُعمّق المخاوف حول مصير هذه المكاسب في الوقت الذي تتركز فيه كلّ السلطات بيد الرئيس.

استأثر الرئيس، قيس سعيد، بصلاحيات كبيرة، طوّقت مبدأ تقاسم السلطات والفصل بينها. ولم تسلم السلطة الرابعة من تبعات قرارات سعيد، حيث بات الصحفيون يتعرضون للتضييق، وفق ما كشفه تقرير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين²⁸. وسجّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية التابع للنقابة، 48 اعتداء طالت 54 صحفياً ومصوراً صحفياً، على امتداد شهر يوليو 2022 وحده.

تخوّفات مبرّرة، في ظلّ غياب هياكل بإمكانها الحدّ من تجاوزات السلطة، وانتهاج الرئيس سياسة أحادية في تسيير الشأن العام، ومحاولة وضع اليد على الإعلام العمومي والاستمرار في استغلال وسائل الإعلام. ارتطم الإعلام التونسي بأداء السلطة بعد إعلان "الإجراءات الاستثنائية" والتي أهمها:

- غياب قانون ينظم العمل الصحفي المحترف: ما زال الصحفيون التونسيون بلا قانون أساسي ينظم حقوقهم المادية والاجتماعية والمعنوية، ويحدد واجباتهم ويضمن استقلاليتهم المهنية. تمّ التوصل إلى التوقيع على "الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين" التي اعتبرت إنجازاً تاريخياً

²⁸ <https://www.alhurra.com/tunisia/2022/08/19/%D8%A3%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%85%D8%A8%D9%87%D9%85>

للصحافيين، لكنها ما زالت إلى حدود اليوم، لم تنشر بعد في الجريدة الرسمية حتى تتخذ طابعاً رسمياً نافذاً.

- تتبعات ومضايقات للصحافيين: خلال الفترة الممتدة ما بين نيسان/ أبريل 2021 ونيسان/أبريل 2022 أحصت نقابة الصحافيين التونسيين 274 حالة تعرض أصحابها لأشكال مختلفة من التضييق والاعتداء: 17 تتبع قضائي، 105 تضييق يتعلق بالحق في الحصول على المعلومة ونقلها، 27 اعتداء جسدي، 26 حالة تحريض، 12 حالة احتجاز تعسفي، 3 حالات تحرش جنسي، 20 اعتداء لفظي، 64 اعتداء من قبل قوات الأمن.

- استقلالية وسائل الإعلام العمومية: ما زالت السلطة في تونس تجد صعوبة في تقبل فكرة استقلالية المرفق العمومي عن السلطة التنفيذية، وينعكس هذا في تعاملها مع الإعلام العمومي من خلال سعيها إلى تعيين موالين لها في المناصب الرئيسية في مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية ووكالة الأنباء الوطنية، أو تلکؤها في تعيين المسؤولين عند شغور منصب ما وتسيير الأمور بالوكالة مما يخلق مشاكل على مستوى الخط التحريري للمؤسسة وإدارة العمل فيها.

- حماية مصادر الصحافيين: يضمن القانون التونسي للصحافيين الحق في حماية مصادرهم لكنه يستطرد فيقول "إلا إذا كان خلاف ذلك مبرراً بدافع ملح من دوافع أمن الدولة أو الدفاع الوطني وخاضعاً لرقابة القضاء". هذا الاستثناء استغلته السلطات عدة مرات للضغط على الصحافيين لكشف مصادرهم، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب والأمن القومي، وأخرها حالة مراسل إذاعة "موزاييك إف إم" الذي اعتقل في شهر آذار/مارس 2022 لمدة أسبوع وكان سيحاكم وفق قانون الإرهاب لأنه تمسك بسرية مصدره الذي أمده بمعلومات تخص القبض على خلية إرهابية في محافظة القيروان، مما أطلق موجة تضامن واسع من صحافيين وناشطين حقوقيين انتهت بإطلاق سراحه دون كشفه لمصدره.

- الحق في النفاذ إلى المعلومة: على الرغم من دسترة الحق في النفاذ إلى المعلومات وإفراجه بقانون خاص فإن الممارسات في الواقع تضع عراقيل أمام الصحافيين (وعموم المواطنين) مثل تعقيد الإجراءات والمماطلة وإخفاء المعلومة أو جزء منها أو الامتناع الصريح عن تقديمها لطالباها فضلاً عن الاستثناءات المضمنة في القانون فيما يخص المعلومات المتعلقة بالأمن القومي. وفي عدة حالات تطلب الأمر لجوء صحافيين للقضاء حتى يتمكنوا من التمتع بحقهم هذا.

حرية الرأي والتعبير التي كانت من أولويات الثورة التونسية تحتضر اليوم نتيجة تقييد الحريات بتشريعات وقوانين مبهمه كانت كفيلة بفتح أبواب السجون على مصراعيها أمام الناشطين الحقوقيين والصحفيين وأصحاب الرأي لتسجل تونس في عام 2021 لأول مرة منذ عام 2011 تراجع بنقطة واحدة في الترتيب العالمي لحرية الصحافة لتحتل المرتبة ال 73 عالمياً.

هذه السابقة التي صُنفت بالخطيرة في تاريخ تونس ما بعد الثورة لم تكن محط اهتمام السلطات التونسية التي استمرت بفرض المزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير وعمل الصحافة لتسجل تراجع ب 21 نقطة لعام 2022 لتصبح المرتبة 94 عالمياً. واعتبرت منظمة مراسلون بلا حدود أن التشريعات التي تنظم عمل الصحافة "تظل منقوصة ولا تؤمن سوى حماية دنيا للصحفيين ووسائل الإعلام".

وأشارت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022 بأنه في تونس: تستخدم الأحزاب السياسية منصات التواصل الاجتماعي بانتظام لإطلاق حملات تضليل وتشويه سمعة الصحافة وخلق مناخ انعدام الثقة والإرتباك في أوساط الناخبين. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت وتيرة الهجمات اللفظية العنيفة من قبل القادة السياسيين ضد الصحفيين ووسائل الإعلام.

المغرب

يعاني قطاع الصحافة في المغرب من مشاكل هيكلية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قوة الأوساط الصحفية، وعلى ظروف العاملين فيها، حيث أنّ هذه الأزمة زادت حدتها وتفاقت خلال تفشي جائحة كوفيد 19، الأمر الذي أدى إلى إغلاق عدد من الجرائد وتسريح العشرات من الصحفيين، الذين أصبحوا بدون عمل. هذا الوضع بحسب الفاعلين في القطاع، يؤثر بشكل كبير على واقع الصحافة واستقلالية المؤسسات الإعلامية، ما أصبح يهدّد بشكل كبير مستقبل الصحافة المستقلة بالبلاد.

وهذا ما أكدته منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لعام 2022 بعد ان صنفت المغرب في المرتبة 135 عالمياً: في المغرب، تبقى تعددية الصحافة مجرد واجهة صورية، حيث لا تعكس وسائل الإعلام تنوع الآراء السياسية في البلاد، إذ يواجه الصحفيون المستقلون والمنابر الإعلامية الناقدة ضغوطاً كبيرة، يُنتهك الحق في الحصول على المعلومات أمام آلة الدعاية التي ترمي بكل ثقلها، بينما أصبح التضليل الإعلامي أداة لخدمة الأجندة السياسية لدوائر السلطة. وأمام هذه الضغوط الخائفة، سقطت آخر قلاع الإعلام المستقل في المغرب بعد أن احتجبت جريدة "أخبار اليوم" في أبريل/نيسان 2021، لتُصبح منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية المصدر الرئيسي للباحثين عن الأخبار في البلاد.

وما زال الصحفيون في المغرب يعانون من إهمال حقهم في الوصول الى المعلومات رغم المطالبة بتغيير القانون رقم 13.31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة من خلال إحداث آلية لحصول الصحفيين على المعلومات، حتى لا تصبح معه الآجال والمدد المحددة في مقتضياته عقبة حقيقية أمام حقهم في الحصول على المعلومة.²⁹

ومن جهة أخرى، أشارت مراسلون بلا حدود إلى أن اعتقال الصحفيين أصبح دون أمر قضائي والحبس الاحتياطي لمدة طويلة من الممارسات الشائعة في المغرب. ففي السنوات الخمس الماضية، اتخذت القضايا المرفوعة ضد الصحفيين المستقلين طابعاً أخلاقياً، مثل اتهامهم بالاغتصاب والاتجار

²⁹ - <https://ijnet.org/ar/story/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8>

بالبشر والعلاقات الجنسية غير القانونية وممارسة الإجهاض غير القانوني، علماً أن معظم هذه المحاكمات تصاحبها حملات تشهير من تدبير وسائل إعلام مقربة من دوائر السلطة.

شهد عام 2022، تزايد تفشي نماذج التضليل الإعلامي السائدة من خلال انتشار ما يُعرف بصحافة "البوز" والإثارة، التي لا تحترم الخصوصية وتحط من صورة المرأة، بشكل عام. بالإضافة إلى سرعة انتشار الأخبار الزائفة، وزيادة المنافسة الشرسة بين الصحافة المهنية ووسائل الإعلام الاجتماعي.